مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٧١**

الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الجراندي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد انجل
	مالي	السيد حاج عمر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد انجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

130700 130700 00-53066
0053066

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي ظل عدم وجود أي اعتراض، فسوف أعتبر أن المجلس يوافق على دعوة السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

في ظل عدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ويستمع المجلس في هذا الاجتماع إلى بيان للسيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. ويسرني أن أعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): منذ التقرير الأخير الذي قدمه السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام، إلى مجلس الأمن في التاسع من حزيران/يونيه الماضي، تركزت أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عدة مجالات رئيسية. وكانت الجهود المبذولة لتحسين الأمن في جميع أنحاء كوسوفو على رأس جدول أعمال البعثة. ولقد اتُخذت تدابير خاصة لتعزيز وتحسين الأمن في أنحاء كوسوفو. واتُخذت تدابير خاصة لتعزيز الأمن لمجتمعات الأقلية، وإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ترى أن الموقف بدأ يُظهر بعض علامات الاستقرار.

وما زالت بعثة الأمم المتحدة تركز على إحراز تقدم في عملية الهيكل الإداري المؤقت المشترك، وضمان اشتراك كافة الجماعات السياسية في هذه العملية إلى أقصى حد ممكن. ولقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال بعودة صرب كوسوفو إلى المجلس الإداري المؤقت، في نهاية حزيران/يونيه. ومع ذلك، فإن هذا النجاح قد خفت من جراء التعليق الراهن لاشتراك الحزب الديمقراطي في كوسوفو في نفس المجلس.

ختاما، فإن الاستعدادات للانتخابات مستمرة. وكانت نتائج التسجيل مشجعة، بوجه عام. غير أن مجتمع صرب كوسوفو وجانبا كبيرا من أتراك كوسوفو لا يشاركون.

وأتناول الآن مختلف جوانب الوضع، وأعتذر مسبقا للإطالة في العرض، إلى حد ما، ولكن حدثت عدة تطورات مهمة خلال الشهر الماضي.

وأبدأ بتناول الحالة السياسية.

وفي وجه تصاعد العنف في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه، علق مجلس غراكانيتشا الوطني الصربي بشكل مؤقت مشاركته في المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي. ورُفع التعليق في ٢٥ حزيران/يونيه عندما صوَّت مجلس غراكانيتشا لاستئناف المشاركة في نظم وهياكل المجلس الإداري المؤقت المشترك لفترة ثلاثة أشهر إضافية. وجاء القرار في أعقاب عدد من الخطوات المتفق عليها من

جانب المجتمع الدولي لتشجيع مجلس غراكانيتشا على استئناف المشاركة.

وكجزء من الاتفاق المبرم مع مجلس غراكانيتشا لاستئناف مشاركته، قام الأسقف أرتيميي والممثل الخاص كوشنر في ٢٩ حزيران/يونيه بتوقيع تفاهم مشترك حدد الخطوات التي تتخذ بغية تحسين الأمن والأحوال المعيشية لسكان كوسوفو الصرب. وكرد فعل على ذلك أعربت الطائفة الألبانية في كوسوفو عن مخاوفها من أن تنفيذ ذلك التفاهم ربما يؤدي إلى أن تسند بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو سلطات أمنية لسكان كوسوفو الصرب. وبعد أن بين السيد ثاتشي شواغل مماثلة قرر تجميد مشاركته في المجلس الإداري المؤقت ومشاركة حزبه، حزب كوسوفو الديمقراطي، في مجلس كوسوفو الانتقالي.

وقد ركزت اجتماعات المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي المعقودة في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه تركيزا كبيرا على تصاعد العنف ضد صرب كوسوفو. إلا أن المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي أصدرا بيانين يدينان فيهما إدانة شديدة اللهجة ما يبدو في العديد من الحالات عنفا منتظما ضد أفراد طوائف الأقلية. كما أصدر الأعضاء الألبان الثلاثة في المجلس الإداري المؤقت – السيد ثاتشي والسيد روغوفا والسيد قوسجا – بيانات منفصلة تؤيد التسامح الإثني. وبالإضافة إلى ذلك فإن الممثل الخاص ومعه الزعماء السياسيين لألبان كوسوفو قاموا بزيارة مَوْقِعِيْ هجومين بشعين على صرب كوسوفو، ليدينوا علنا كل أنواع العنف ذي الدوافع العرقية. وفي اليوم التالي ركزت مناقشات المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي على مناقشة تصميم النظام الانتخابي الذي سيستخدم في الانتخابات البلدية المقترحة.

وفي ٨ تموز/يوليه وقع الممثل الخاص على اللائحة التنظيمية لإجراء الانتخابات البلدية، التي قبلت توصيات اللجنة المركزية للانتخابات لاعتماد نظام التمثيل النسبي في التصويت بقوائم مفتوحة للمرشحين. وعارض ذلك حزب كوسوفو الديمقراطي بقيادة السيد ثاتشي.

وفي ١١ تموز/يوليه اعتمد المجلس الإداري الانتقالي مشروع لائحة بشأن تنظيم ووظائف الإدارات البلدية في كل أرجاء كوسوفو. وينشئ مشروع اللائحة مؤسسات محلية للحكم الذاتي الديمقراطي المستقل على مستوى البلديات، وترى بعثة الأمم المتحدة أن هذه خطوة هامة في إحالة المسؤوليات الإدارية تدريجيا من البعثة إلى السلطات المحلية. وجاء اعتماد المجلس الإداري المؤقت لمشروع اللائحة هذا في غياب السيد ثاتشي، الذي أعلن أنه لا يؤيده وبالإضافة إلى ذلك، عارض السيد قوسجا مشروع النص الذي ينشئ مكاتب الطوائف المحلية.

وعلى الرغم من أحداث العنف الأخيرة والرفض العام من طائفة صرب كوسوفو للمشاركة في عملية التسجيل المدني، بدأ ممثلو صرب كوسوفو في بعض البلديات المشاركة في اجتماعات مجالس البلديات التي عقدت مؤخرا. وعلى سبيل المثال، ظل ممثلو صرب كوسوفو يحضرون اجتماعات المجلس في فيتينا ونوفو بردو في إقليم غنييلاني منذ نهاية الشهر الماضي. غير أن ممثلي الصرب في البلديات المختلطة في إقليم بريستينا ما زالوا يرفضون المشاركة في مداولات المجالس البلدية.

وإذا ما انتقلنا إلى الحالة الأمنية، فإن أول أسبوعين في حزيران/يونيه شهدا زيادة وقوع الهجمات ذات الدوافع العرقية، التي تستهدف بصورة أساسية صرب كوسوفو. وفي الفترة بين ١٣ أيار/مايو و ١٥ حزيران/يونيه، قتل ٦ من صرب كوسوفو وجرح ١٠ في سلسلة من الهجمات.

وخلال الأسبوع الثاني من هذا الشهر وقعت أربع هجمات بالقنابل على أعضاء طائفة الروما في كوسوفو. وخلفت هذه الهجمات التي وقعت في ستيمليي، في إقليم بريزرين، وفي ميتروفيتشا، أربعة جرحى من طائفة الروما، من بينهم، للأسف، طفلان.

ويقول تقرير بعثة الأمم المتحدة إن عدد التهديدات الموجهة ضد العائلات غير الصربية في شمال ميتروفيتشا آخذ في الارتفاع. ولا تزال البعثة تقوم بزيارات مترلية لألبان كوسوفو المعزولين والأسر السلافية المسلمة للتعرف على احتياجات المعونة الإنسانية والخدمات الطبية والأمن. ولا تزال طوائف الأقليات في مدينة بريستينا وشمال المدينة تشكو من عدم حرية الحركة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي بداية الأسبوع الثالث من حزيران/يونيه شهدت كوسوفو عدة حوادث عنف واضطراب داخل طوائف صرب كوسوفو. ووقعت إحدى هذه الحوادث في شمال ميتروفيتشا في ٢١ حزيران/يونيه بعد أن اعتقلت شرطة البعثة صربيا من كوسوفو مشتبها به في أنه قذف بالحجارة شاحنة لجمع القمامة يقودها أحد ألبان كوسوفو. فتجمعت بسرعة جمهرة من الناس ولجأت إلى العنف بعد الاعتقال، فأصيب بجروح ١١ من صرب كوسوفو و ٨ من أفراد شرطة البعثة نتيجة الشجار. وأصيبت بأضرار ودمرت سبع سيارات تابعة للبعثة وأربع تابعة لمنظمات غير حكومية. وفي أعقاب الحادثة علق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مؤقتا معظم أنشطته في مجال الإغاثة الإنسانية في شمال ميتروفتيشا.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه وقعت حادثة عنيفة أخرى في ستربتش، في إقليم غييلاني، بعد اختفاء أحد صرب كوسوفو. فقامت مجموعة منظمة تماما من صرب كوسوفو بنهب وتخريب مبنى البعثة للبلدية في ستربتش، مستهدفة مكاتب الموظفين الدوليين. وعثر مؤخرا على جثة الصربي المحلي المفقود، واتضح أنه قتل.

وكرد فعل لهذه الحادثة والاحتجاجات العنيفة الأخرى التي تعرضت فيها أرواح جنود قوة كوسوفو للخطر، علق الفيلق الشرقي المتعدد الجنسيات التابع لقوة كوسوفو حماية القوافل الداخلة والخارجة من المدينة في ٣ تموز/يوليه. إلا أن التعليق رفع بعد ثلاثة أيام بعد اعتقال أحد صرب كوسوفو المحليين بتهمة قيادة الجمهرة في حادثة ٢٣ حزيران/يونيه، وكذلك إصدار القيادات المحلية للطائفة بيانا تعلن فيه استعدادها للتعاون مع قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي ٥ تموز/يوليه ورد تقرير عن وقوع انفجارات في قرية فيليتشا هو كا الصربية الكوسوفوية، وهي أيضا في إقليم بريزرين. وفي أعقاب تلك الانفجارات اندلعت احتياجات عنيفة دمرت فيها سيارتان تابعتان للأمم المتحدة. وأقام أعضاء الطائفة الصربية حواجز على الطريق الرئيسي المؤدي إلى القرية. وعندما وصلت شرطة البعثة وقوة كوسوفو لتقصي الحالة، وضع صرب كوسوفو المحليون أطفالهم على الحواجز لمنع قوة كوسوفو وشرطة البعثة من التقدم. وفي نهاية المطاف أزيلت الحواجز وتفرق الحشد.

وأدى بحث قوة كوسوفو عن الأسلحة، بدأ يوم ١٥ حزيران/يونيه، إلى اكتشاف مخبأين من الأسمنت المسلح مملوءين بعدد كبير من الأسلحة، بالإضافة إلى موقع تدريب قريب إلى جانب قرية كليكا في وسط وادي درينيتشا. واكتشف مخبأ آخر للأسلحة يوم ١٨ حزيران/يونيه. وهناك دلائل على أنه تم الدخول مؤخرا إلى أحد المخبأين. وتضم الأسلحة المكتشفة عددا كبيرا من القنابل اليدوية ومدافع الهاون والأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات الأخرى.

وطبقا للوثائق التي وجدت في موقع المخبأ، فإن الأسلحة تنتمي إلى جيش تحرير كوسوفو السابق. وأنكر السيد تشيكو، قائد قوات حماية كوسوفو، كل معرفة بمخابئ الأسلحة وذكر أنه "من الخير لكوسوفو" أن المخابئ قد اكتشفت. ويجرى تحقيق في هذه الواقعة.

وفي الصباح الباكر من يوم ٧ تموز/يوليه، حدثت مشاجرة عنيفة في بلدة ستريوتش، في منطقة بيتش، اشترك فيها راموش هاراديناج، وهو قائد في جيش تحرير كوسوفو السابق ومؤسس الحزب السياسي الجديد المعروف باسم التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، وعددا من أعضاء قوات حماية كوسوفو، وصديق موساج، الذي كان مرتبطا سابقا بالقوات المسلحة لكوسوفو وهو متحالف الآن مع العصبة الديمقراطية لكوسوفو، ويحتمل شمولها لأفراد آخرين. ولأن السيد هاراديناج جرح في الحادثة فقد التمس بعد بضع ساعات مساعدة طبية من قوة كوسوفو ونقل بعد ذلك إلى مستشفى الولايات المتحدة في معسكر بوندستيل. وتقرر إنه لا يمكن معالجة جروحه هناك ونقل إلى مركز لاندشتول الطبي الإقليمي في ألمانيا. وتجري شرطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تحقيقا كاملا بدعم من قوة كوسوفو وبسبب حالته الطبية، لم يتمكن محققو الشرطة من استجواب السيد هاراديناج، وسوف يسافر محققون تابعون لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى ألمانيا لاستجوابه حالما يصبح ذلك ممكنا عمليا.

وحظيت الحادثة بتغطية واسعة في الصحافة المحلية والدولية، مع تقديم تكهنات مختلفة بدرجة كبيرة بشأن الظروف المحلية التي أحاطت بهذه الحادثة. وقد حذرت بعثة الأمم المتحدة جميع المعنيين من مغبة الحكم مسبقا على التحقيق الواسع الذي تجريه الشرطة في الحادثة. وسوف يكلف مدع دولي وقاض دولي للتحقيقات بمعالجة القضية.

وأود الآن أن ألمح إلى التدابير التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة لتحسين الأمن. فردا على العنف الذي وقع في الشهر الماضي، واحتلت بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو استكشاف جميع النهج الممكنة لتحسين أمن الأقليات وزيادة حصولهم على خدمات البلديات.

وفي غنجيلين، دأبت بعثة الأمم المتحدة على العمل مع قوة كوسوفو لمساعدة صرب كوسوفو أثناء فترة الحصاد عن طريق تعزيز الأمن وتمكن الفلاحين من شراء الوقود، الذي كان وصولهم إليه محدودا. وفي تلك المنطقة ذاتها وضعت عقبات رادعة للسرعة، بهدف الحيلولة دون إطلاق النيران من سيارات مسرعة، في قرى كوسوفو الصربية وفي القرى المختلطة. وفي شمال ميتروفيتشا حيث تستمر على مستوى متدن مضايقة ألبان وبوسنيي كوسوفو، استمر تحسين تصميم وتنفيذ العمليات الأمنية المشتركة لشرطة بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو. وقد تم نشر ما مجموعه ١٣ من موظفي المجتمعات المحلية في هذه المنطقة، الذين يتمثل دورهم في تسهيل حصول مجموعات الأقليات في كوسوفو على مجموعة كاملة من خدمات البلديات.

وتمشيا مع التفاهم المشترك الموقع بين الممثل الخاص والأسقف ارتيمتجي، ركزت شرطة بعثة الأمم المتحدة في الأسابيع الأخيرة على استحداث قوة أمنية خاصة تقوم بتصميم تدابير إضافية للتغلب على العنف الذي يستهدف المجموعات العرقية. وهدفها الأساسي هو التصدي للتهديدات التي تواجهها الطائفة الصربية في كوسوفو وتعمل هذه القوة بالتعاون الوثيق مع قوة كوسوفو لتخطيط تدابير لتعزيز استعمال العمليات الأمنية المشتركة.

ويجري التشديد بناء على ما يسمى بشراكة لأغراض الأمن على صعيد المجتمع المحلي والحي. وسوف تساعد شرطة بعثة الأمم المتحدة في تثقيف السكان المحليين في مجال

منـع الجريمـة والممارسـات الأمنيـة العامـة وتعـزز تقاسـم المعلومات والتعاون على الصعيد المحلي. كما ستقوم فرقة العمل هذه بوضع توصيات لتدابير التحقيقات الوقائية وإنفاذ القانون، مع وضع الموارد المتاحة لشرطة بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في الاعتبار.

كما أصدر الممثل الخاص تدابير لمنع التهديد الذي يشكله السلوك غير المسؤول من جانب وسائط الإعلام المحلية، مثل نشر مقالات ملهبة للمشاعر قد تعرض أرواح الأفراد للخطر. وسن السيد كوشنر لائحتين يقصد بهما التحكم في ترخيص وتنظيم الوسائط المذاعة والمطبوعة وتشتمل اللائحتين مدونة لقواعد السلوك تنص على جزاءات لانتهاك اللائحتين أو المدونة؛ كما تنص على إجراء للاستئناف. وقد استخدمت بالفعل اللائحة التي تحكم الوسائط المطبوعة ضد صحيفة ديتا اليومية في أعقاب نشرها لأسماء أشخاص من صرب كوسوفو اتهمتهم باقتراف جرائم حرب.

وفيما يختص بالعلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اقترحت بعثة الأمم المتحدة إنشاء لجنة استشارية مشتركة لتسهيل الحوار بشأن المشاكل العملية ذات الاهتمام المتبادل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وصلاحيات هذه اللجنة الاستشارية المشتركة هي الآن قيد مناقشات مكثفة بين بعثة الأمم المتحدة ولجنة التعاون مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بريشتينا. وتعتقد البعثة أن بدء اللجنة الاستشارية المشتركة في العمل سيكون له أهمية كبيرة وتعتزم مبدئيا أن تركز مشاوراتها في تلك اللجنة على القضايا الملموسة ذات الأهمية المباشرة للجانبين، مثل النقل، والاتصالات، والخدمات البريدية، والتجارة، والمالية، والتعليم، والسفر. وتأمل البعثة في أن تتمكن هذه اللجنة الاستشارية المشتركة من بدء أنشطتها قريبا.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب صربيا، كانت هناك تقارير في الأسابيع القليلة الماضية تشير إلى وجود متزايد للشرطة الصربية في أرجاء منطقة الأمن الأرضي، والى أنه في ٢١ حزيران/يونيه غادرت عائلات مجموعها ١٠٣ أشخاص ترنوفيتش فوغل وعبرت إلى كوسوفو وأشار هؤلاء النازحون الجدد إلى أنه مما حفز هروبهم الخوف من الانتقام بعد قيام مهاجمين مجهولين بقتل عجوزين صربيين مقيمين في قريتهم. ورغم أن هذا التشرد كان أقل إثارة من تدفقات المشردين داخليا التي مروا بها في شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس، فإنه يدل على أن الحالة في صربيا الجنوبية لا تزال مائعة.

وأود الآن أن أنتقل بالحديث عن الاستعدادات الانتخابية وعملية التسجيل. إن عملية التسجيل المدني تقترب الآن من نهايتها، وتبلغ بعثة الأمم المتحدة من إحراز تقدم هام في جهود تسجيل السكان.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، في ٧ تموز/يوليه كانت الطلبات التي وردت ٢٨١ ٨٩٣ طلبا. واستعرض من بين هذه الطلبات ٩١٢ ١٠٠ طلبا وتمكنت البعثة من البت في قرابة ثلث هذه الحالات. ويصل المجموع الكلي للأسماء التي أدرجت في السجل المدني للآن ٦٤٤ ٨١٢ اسما.

وحظيت بنجاح ملحوظ حملة تسجيل ''المقيمين المعتادين'' من كوسوفو الذين يعيشون حاليا في الخارج. ويصل المجموع الكلي للطلبات المقبولة من خارج كوسوفو إلى ٣٥٢ ٥٥ طلبا مع ٨٢٤ ٤٤ حالة أخرى لا تزال قيد الاستعراض.

ورغم المشاركة النشطة من سكان كوسوفو الألبان في عملية التسجيل، تواصل الطائفة الصربية في كوسوفو وكثير من الطائفة التركية في كوسوفو مقاطعة العملية. ومن أحدث الجهود الكثيرة التي تبذلها البعثة تنظيم مكوّن بناء

المؤسسات التابع للبعثة اجتماعا هاما في ٧ تموز/يوليه في ليبوسافيتش مع ٤٢ من قادة صرب كوسوفو من كل أنحاء المحافظة لمناقشة عملية التسجيل المدني والانتخابات المقبلة. واتفق كل ممثلي صرب كوسوفو الحاضرين في ذلك الاجتماع، بمن فيهم مجلس الصرب الوطني – غراكانيتشا، ومجلس الصرب الوطني – ميتروفيتشا، والجمعية الوطنية للصرب، على عدم جواز تسجيل صرب كوسوفو إلى أن يحرز تقدم هام بالنسبة للأمن وعودة صرب كوسوفو إلى ديارهم في كوسوفو.

ووضع معظم قادة أتراك كوسوفو، من جانبهم، شروطا مسبقة لتأييدهم لعملية التسجيل هي أن تضمن البعثة الاعتراف مجددا بحقوق طائفتهم المحددة في الدستور الاتحادي لعام ١٩٧٤. وتبذل البعثة جهودا مكثفة للتوصل إلى حل وسط لهذه القضية بالذات ولكن لم يحالفها كثير من التوفيق للآن. واقترحت البعثة سلسلة من التدابير التي يتجاوز الكثير منها الضمانات المنصوص عليها في الصكوك الدولية، كالاتفاقية الأوروبية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشملت تلك التدابير استعمال اللغة التركية في بطاقات الهوية في المستقبل وترجمة جميع لوائح البعثة إلى اللغة التركية. وتبذل البعثة جهدا خاصا في المناطق التي يعيش فيها أتراك كوسوفو حتى تفتح مراكز التسجيل لساعات أطول إلى أن تنتهي عملية التسجيل.

وفي ٨ تموز/يوليه وقّع الممثل الخاص على اللائحة ٣٩/٢٠٠٠ بشأن الانتخابات البلدية في كوسوفو وأصبحت سارية. وتحدد هذه اللائحة الأحكام الأساسية المنظمة للسلوك في الانتخابات البلدية المقبلة. وبموجب اللائحة يخول الممثل الخاص سلطة تحديد تاريخ الانتخابات البلدية في كوسوفو، بعد التشاور مع الأمين العام. وستكون مدة خدمة أول المنتخبين للبلدية في هذه الانتخابات عامين. وثمة عنصر هام آخر يرمي إلى كفالة المساواة في التمثيل بين كل قطاعات مجتمع كوسوفو بحيث يكون مقابل كل مرشحين اثنين مرشحة واحدة على الأقل.

وأنتقل الآن بإيجاز إلى القضايا الإنسانية. فمنذ بداية حزيران/يونيه تمت عودة أكثر من ٤٦٠ ١١ شخصا إلى كوسوفو طواعية من مختلف بلدان غرب ووسط أوروبا. وحتى تاريخه، أي منذ إنشاء البعثة في العام المنصرم، عاد ما مجموعه نحو ٧٤٠ ٨٦٠ فردا طواعية إلى كوسوفو، أي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وتتواصل العودة الجبرية إلى كوسوفو بصورة يومية، فقد رُد أكثر من ٤٢٥ ١ شخصا خلال حزيران/يونيه وأكثر من ٣٥٠ عادوا خلال الأسبوع الماضي. وشملت هذه العودة، وهي أساسا من ألمانيا وسويسرا، ٥٠ شخصا من ذوي السجلات الجنائية. وأجهد ارتفاع معدل العودة الجبرية قدرة المطار ومرافق الاستقبال على الاستيعاب فضلا عن القدرة الاستيعابية للخدمات العامة المحلية والمجتمعات المحلية المضيفة.

وفي أعقاب إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالعودة، في أيار/مايو أنشئت لجنة توجيهية برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتمثل دور هذه اللجنة التوجيهية في إجراء تقييمات مشتركة لمواقع العودة المحتملة، عن طريق أفرقة صغيرة من الممثلين من البعثة وقوة كوسوفو والمجلس الوطني الصربي – غراكانيتشا. وأصيب التقدم المحرز بنكسة، وخاصة بصدد ما يسمى ”زيارات المشاهدة على الطبيعة“، بسبب ازدياد الهجمات العنيفة على مجتمعات صرب كوسوفو. ومع هذا كلفت اللجنة التوجيهية في ٢٩ حزيران/يونيه بتنسيق أول زيارات المشاهدة على الطبيعة،

لصرب كوسوفو إلى المحافظة. وستكون الجهة المقصودة للزيارة هي سليفوفو.

كذلك وقع أعضاء اللجنة المشتركة المعنية بالعودة رسالة موجهة إلى أوليفر إيفانوفيتش من المجلس الوطني الصربي - ميتروفيتشا. وهي تطلب إليه الانضمام إلى اللجنة. بيد أنه لم يقبل هذا العرض إلى الآن.

وبطبيعة الحال فإن قضية الأسرى والمفقودين تظل شاغلا ملحا لكل اللجان. وفي ٢ حزيران/يونيه اجتمع ممثلون من الفريق العامل المعني بالأسرى والمفقودين التابع لمجلس كوسوفو الانتقالي مع وفد من الوزراء من البرلمان الأوروبي. وأعرب ممثلو ألبان كوسوفو في الفريق العامل عن انشغالهم إزاء حالة ألبان كوسوفو المسجونين حاليا في سجون صربيا بالفعل. وبيّن ممثلو الطائفة الصربية في كوسوفو أنهم يؤيدون الإفراج عن المحتجزين من ألبان كوسوفو في صربيا أو نقلهم.

وأعرب الفريق العامل في اجتماعه المعقود في الأسبوع الأول من تموز/يوليه عن قلقه إزاء معاملة ألبان كوسوفو المحتجزين في مخيم الاعتقال في نيش، وأعرب عن قلقه هذا رسميا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفيما يتعلق بالإدارة المدنية، يستمر العمل في إعادة تجهيز الهيئة القضائية. ويؤدي الدعم الثنائي دورا أساسيا في هذا الجهد. وفي حزيران/يونيه المنصرم تبرعت حكومة الولايات المتحدة بعدد من مجموعات البداية السريعة التي تتكون من الأدوات والمعدات المكتبية اللازمة. ويجري توزيع هذه المجموعات على المحاكم في أربع بلديات، ومن المقرر وصول دفعات أخرى في المستقبل القريب. كذلك أكدت الحكومة السويسرية تقديمها مبلغ مليون مارك ألماني لسجن دوبرافا ووافقت حكومة هولندا على توفير ودفع نفقات أربعة ضباط إصلاح لسجن ليليبيان.

وانضم ٦٢ فردا من المعينين المحليين الجدد إلى الخدمة الإصلاحية في كوسوفو منذ حزيران/يونيه. وسيعتمد الممثل الخاص بحلول نهاية هذا الشهر التعيينات لشغل الوظائف الشاغرة للقضاة المهنيين المحليين والقضاة العاديين المحليين في كوسوفو. وفي غضون ذلك فإن الممثل الخاص عين حتى الآن خمسة قضاة دوليين وثلاثة وكلاء نيابة دوليين يعملون الآن في المحاكم المحلية في ميتروفيتشا وبريشتينا وغنيلاني.

ومنذ بداية آذار/مارس أكملت فرقة حماية كوسوفو حوالي ٢٨مشروعا ميدانيا شارك فيها ١ ٤٥٠ من أعضائها. وهذه المشاريع تتضمن إعادة تجهيز المدارس، وإصلاح الهياكل الأساسية وأنشطة تنظيف عامة. وهناك ١٣ مشروعا ميدانيا إضافيا يجري العمل بها في الوقت الراهن، ويجري التخطيط لخمسين مشروعا غيرها.

وفيما يتعلق بمكون الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإنه وصل بحلول ٨ تموز/يوليه إلى قوة إجمالية قدرها ٣ ٨٩٥ فردا من قوة قوامها المصرح به ٤ ٧١٨ فردا. وهذا العدد يشمل أكثر من ٧٠٠ من أفراد الشرطة المتخصصين من ست وحدات شرطة متخصصة مختلفة ومن المقرر نشر وحدتي شرطة متخصصتين إضافيتين في الشهرين القادمين.

وأود أن أقول بضع كلمات عن إعادة البناء الاقتصادي. لقد أجريت مناقشات في إطار فريق العمل التوجيهي، الذي يضم مانحين رئيسيين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن ميزانية كوسوفو الموحدة. وتقدر السلطة المالية المركزية أنه ستكون هناك حاجة أخرى لما يصل إلى ٥٠ مليون مارك ألماني في شكل دعم غير مخصص الغرض للميزانية وما يصل إلى ٧,٩ مليون مارك ألماني في

شكل منح مخصصة لأنشطة فرقة حماية كوسوفو. ولم يقدم فريق العمل التوجيهي التزاما ثابتا بشأن مستوى الأموال الإضافية، لكن هذا الموضوع سينظر فيه مرة أخرى في اجتماع استعراضي آخر في أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، وصل تحصيل الإيرادات في الأسبوع الماضي من الجمارك وضريبة المبيعات والرسوم الإضافية إلى ٤,٥ مليون مارك ألماني. وكان هذا أسبوعا طيبا جدا بالنسبة للبعثة، حيث يزيد هذا المبلغ الإجمالي على المبلغ المستهدف أسبوعيا وهو ٣ ملايين مارك ألماني.

وقدمت الورقة البيضاء بشأن استراتيجية تنمية المشاريع إلى ممثلي المانحين الرئيسيين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولقيت تأييدهم القوي. والخطوات الأولى في تنفيذ الاستراتيجية في هذا الصدد ستكون وضع إطار تجاري قانوني أساسي وإنشاء محكمة للفصل في المنازعات المتعلقة بالملكية. ووقّع اتفاق لتأجير مصنع الأسمنت ''شار'' مع بنك ''هولدر''، وهو مستثمر سويسري، يوم ١٣ حزيران/يونيه. وكان العطاء لهذا الإيجار الأول من نوعه في كوسوفو.

وإذ انتقل إلى المرافق، فإن المجلس الاستشاري لشركة كوسوفو وافق في ٢٠ حزيران/يونيه على خطة العمل التي قدمتها شركة الكهرباء. وتستهدف خطة العمل تحسين الوضع المالي العام للشركة وإدارتها. وكانت الحالة المتعلقة بالكهرباء في كوسوفو حادة خلال الأسبوع الماضي بسبب مشاكل خطيرة تتعلق بطاقة توليد الكهرباء في كلتا المحطتين. وزاد من حدة هذه المشاكل انخفاض مستوى إنتاج الفحم وعدم استيراد الطاقة الكهربائية مؤقتا من بلدان أخرى في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أقول إن البعثة ستواصل التركيز في الأسابيع المقبلة على مسألتين ملحقتين: أولا، الحالة الأمنية، وثانيا، الإعداد للانتخابات البلدية. ونحن نشجع أعضاء مجلس الأمن على أن يقدموا الدعم السياسي والدعم بالأفراد على حد سواء لمكون الشرطة التابع للبعثة. وكما يتضح من الأرقام التي قدمتها، لا تزال هناك حاجة إلى أفراد شرطة دوليين. وبيانات التأييد من أجل التسامح العرقي واستنكار العنف ستساعد أيضا على تأكيد بُغض المجتمع الدولي للاعتداءات المستمرة التي تستهدف الأقليات والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية، ينبغي تشجيع صرب كوسوفو وأتراك كوسوفو على أن يسجلوا أسماءهم وعلى أن يشاركوا في الانتخابات، وعلى أن يفهموا أن البعثة عازمة على مواصلة عملية بناء الديمقراطية. وأفضل المؤسسات الممكنة في كوسوفو، وذلك وفقا للولاية التي أوكلها إليها هذا المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر مساعد الأمين العام، السيد عنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة الشاملة. الساعة متأخرة ولن أحاول محاكاته، سواء في الإطالة أو في التفصيل، ولكنني أريد أن أدلي ببعض النقاط التي يرى وفد بلدي أنها هامة لنظرنا في الحالة في كوسوفو كما هي الآن.

أولا، أود أن أبرز الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لقرار صرب كوسوفو، ممثلين في المجلس الوطني الصربي لغراسانيتشا، بالانضمام من جديد إلى الهياكل الإدارية المشتركة. وذلك القرار صائب وشجاع ويستحق اعترافنا التام.

وفي الوقت نفسه، نأسف لقرار هاشم ثاشي عدم المشاركة في اجتماعات الهيكل الإداري المشترك المؤقت. وكما قلنا في الشهر الماضي لوفد صرب كوسوفو الذي كان في هذه القاعة خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل

الخاص كوشنر، فإن العمل مع تلك الهياكل وفي إطارها هو أفضل طريق يؤدي إلى الاستقرار الدائم. ونحن نأمل أملا وطيدا أن يعيد السيد ثاشي النظر في موقفه قريبا.

لقد ركَّز مساعد الأمين العام، السيد العنابي، بحق، على الوضع الأمني في كوسوفو. ونحن لا نزال نشعر بالقلق بشأن استمرار العنف ضد الصرب والأقليات الأخرى. وقد أوضح السيد العنابي فائدة البيانات التي تشجب العنف العرقي وطلب التسامح. وبوسعه أن يثق بأن المملكة المتحدة تؤيد هذه المشاعر تماما. والموجودون في الميدان في كوسوفو على علم ببرنامج قوة كوسوفو الذي تقوده المملكة المتحدة باسم ”عملية تروجان“ ورغم أنه غير مألوف بنفس القدر لبعضنا في هذه القاعة. وذلك البرنامج يقوم بعمل رائد في وسط كوسوفو من أجل تحسين الأمن ونوعية الحياة للطائفة الصربية. ونأمل في أن يحذو الآخرون نفس الحذو لمساعدة الطوائف الصربية في كل مكان في كوسوفو.

أود أيضا أن استرعي الانتباه إلى الأهمية البالغة لوضع إجراءات بسرعة بحيث تجري الانتخابات البلدية في وقتها ووفقا للجدول الزمني. ولا يزال على الممثل الخاص أن يحدد موعدا للانتخابات، لكنني أريد أن أكرر الآن، كما قلت خلال إحاطتنا الإعلامية السابقة بشأن كوسوفو، ملاحظة عن أهمية تسجيل أسماء ومشاركة أفراد جميع الطوائف في كوسوفو في تلك الانتخابات. ومما يثير القلق أن جهود التسجيل بين صرب كوسوفو وأتراك كوسوفو لم تسفر عن النتائج التي كنا نأمل فيها من قبل. وأنا أحث الجميع مشددا على وجوب مضاعفة جهودهم لضمان اكتمال عملية التسجيل بأكبر شكل ممكن.

وستشير تعليقاتي الأخرى بالتحديد إلى إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وعلى وجه الخصوص، إلى مسائل إمدادها بالأفراد. إننا نرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بنقل مسؤولية تعيين الأفراد إلى البعثة. ونأمل في أن يسرِّع هذا عملية التعيين ونأمل في أن يساعد على تخفيف النقص بين العاملين في إطار البعثة. ومن المهم جدا أن تقوم الأمانة العامة بهذا على وجهه الصحيح. فإن الإمداد بالأفراد بشكل كاف عنصر هام وحيوي لجعل النظام يعمل على نحو أفضل.

وكما قلنا سابقا، فإن توطيد النظام القضائي له أهمية أساسية. ويسعدني أن أقول لكم إن البعثة قد قبلت مرشحين من المملكة لمنصب المدعي. واستجابة لطلب البعثة، تقدمنا بأكثر من ٦٠ طلبا لوظائف كتبة المحكمة. ونجمع الآن طلبات لمناصب القضاة الدوليين وقد تلقينا أكثر من ٢٥٠ طلبا تعرب عن الاهتمام بهذه الشواغر. ونأمل في أن يتم النظر في هذه الطلبات بسرعة، وأن تتحول إلى موظفين في الميدان، حتى يمكن إنجاز العمل المطلوب بشكل عاجل.

وأخيرا، فإن المملكة المتحدة تضطلع بدورها في قمع الجريمة المنظمة، التي كان لها أثر كبير في زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء منطقة البلقان. ونحن في طريقنا إلى وزع ٢٠ ضابط شرطة واخصائيين آخرين لكي يشكلوا لب وحدة المخابرات الجنائية لبعثة الأمم المتحدة في أواخر آب/أغسطس. ونرجو أن تكتمل الترتيبات التنظيمية الأخيرة لنا ولغيرنا من المساهمين في تلك الوحدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد عنابي، مساعد الأمين العام، لإحاطته الإعلامية. إن تطور الحالة في كوسوفو أثناء الشهر الذي انقضى بعد آخر مناقشة حول الموضوع هنا يؤكد بكل أسف أن الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم تنفذ بعد. وحالة أمن السكان غير الألبانيين في تدهور مستمر. ولا يمكن للوجود الدولي العسكري أو المدني أن يساعد على

الإطلاق في هذا المجال. ومشكلة إعادة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين إلى المنطقة لم تحسم بعد.

وأثار اهتمامنا مقال في صحيفة النيويورك تايمز في ٣ تموز/يوليه أشار إلى تعليق للسيد مكنمارا، النائب السابق لرئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أعرب فيه عن أنه منذ البداية لم تبذل قيادة بعثة الأمم المتحدة أية جهود فعالة لإنهاء العنف، وأنها تغاضت عن السلوك الذي يتسم بالتعنت والانتقام. وقد ظلت كل التحذيرات الموجهة إلى الزعماء المتطرفين مجرد عبارات و لم تتبعها أية إجراءات محددة. وأشار السيد مكنمارا بحق إلى أن مقدار العنف الموجه ضد الأقليات يبين درجة انتظامه.

ومنذ بداية أنشطة البعثة، لم تتخذ أية إجراءات للقضاء على ما تحول الآن إلى ثقافة الإفلات من العقاب، بحيث أن الجرائم الإثنية الدافع لا يعاقب عليها تحت إشراف الوجود الدولي. وتحليل السيد مكنمارا يتفق مع التقدير الوارد في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في الشهر الماضي، ويشير إلى سلبية بعض شُعب قوة كوسوفو في مواجهة العنف الإثني. ويتفق هذا التقييم إلى حد كبير مع تحليلنا للحالة في كوسوفو، وبالنظر إلى هذه الظروف، تؤكد روسيا بوضوح أنه لا يمكنها أن تؤيد إجراء انتخابات بلدية في كوسوفو في العام الحالي.

إننا لا نعارض إجراء هذه الانتخابات من ناحية المبدأ، ولكننا لا يمكن أن نتغاضى عن أنه لم تتم حتى الآن تهيئة الحد الأدنى الضروري لإجراءها على نحو حر، وعادل، وديمقراطي بحق، بحيث تصبح أساسا لاستمرار تقدم عملية السلام بما يتفق والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن تهيئة هذه الظروف إلا إذا كان هناك ضمان لأمن وسلامة جميع سكان كوسوفو، وكانت هناك حرية حركة للجميع، وبيئة سياسية تتسم بالحرية والانفتاح، وضمان سلامة العودة للاجئين والمشردين، وتوفير ضمانات لحرية التجمع، والانتماء، والتعبير عن الرأي.

وهذه حقائق واضحة. وتوجد قائمة تفصيلية بالمعايير العالمية لشروط إجراء الانتخابات – أية انتخابات. في وثيقة الجلسة الثانية للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في كوبنهاغن قبل ١٠ سنوات. ومن المرجح كثيرا أن هذه المعايير معروفة تماما لجميع من يعدون للانتخابات في كوسوفو. وفضلا عن ذلك، أدرجت الفقرتان ٧ و ٨ من وثيقة المنظمة هذه بوصفهما مرفقا يشكل جزءا لا يتجزأ من وثائق رامبوييه التي تشير إلى الانتخابات في كوسوفو. ولذلك، نشير إلى أن الحالة السابقة للانتخابات في تلك المنطقة لا تتماشى مع كل هذه المتطلبات، وبخاصة من وجهة نظر السلامة والأمن الحقيقيين للسكان غير الألبانيين. وقد توصلت منظمة رصد حقوق الإنسان مؤخرا إلى نتيجة مماثلة.

ولا توجد حتى الآن آلية يمكنها أن تكفل للسكان غير الألبان في كوسوفو أن أصواتهم ستسمع أو أن تضمن تمثيلهم في الأجهزة المحلية للسلطة. فعدم مشاركة مئات الآلاف من هؤلاء الأفراد في الانتخابات لن يشوه الصورة السياسية والإثنية في كوسوفو فحسب، بل سيكون له بالتالي آثار تزعزع استقرار الحالة في المنطقة، بما في ذلك ما هو خارج كوسوفو.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكننا فرض إجراء هذه الانتخابات في ظل الظروف الراهنة، لأننا بذلك سنحبط جميع الجهود المبذولة لتهيئة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي بصفة عامة في كوسوفو. والسياسة المتبعة لإجراء انتخابات بأي ثمن قد تؤدي ببساطة إلى إضفاء الصبغة القانونية على هياكل جيش تحرير كوسوفو، الذي يواصل انتهاكه للقانون محتميا بفرقة حماية كوسوفو. وأود أيضا أن أذكر أنه بالنظر

إلى الآثار المحتملة، والزعزعة المحتملة لاستقرار الحالة في المنطقة، التي قد تنتج عن إجراء الانتخابات، فإننا نعتقد أنه لا يمكن حسم هذه المسألة عن طريق قادة بعثة الأمم المتحدة وحدهم. فالبعثة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن في المنطقة، ولهذا يجب أن يولي مجلس الأمن اهتمامه الجاد لهذه المسألة.

ومما يشغلنا إلى حد كبير الحقائق الجديدة التي جرى الكشف عنها بشأن انتهاكات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والسيد عنابي قال لنا إن هناك مخزونا ضخما من الأسلحة ما زال يجري اكتشافه. ونحن نعلم بها. ومما يوضح الأمور أنه بعد اكتشاف هذه الأسلحة - التي تدل جميع الدلائل على أنها أسلحة جيش تحرير كوسوفو، كما قال السيد عنابي - نظم قادة الانفصاليين الألبانيين مظاهرات واجتماعات احتجاجا على مصادرة هذه الأسلحة. وفي تلك الاجتماعات طالبوا حتى بإعادة الأسلحة إلى الألبانيين وبأن توقف قوة كوسوفو بحثها عن الأسلحة. ونحن نود أن نعلم بالتحديد ما قاله قادة بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ردا على هذه المظاهرات. وعلى أية حال، يمكننا أن نؤكد أنه لم يكن هناك نزع حقيقي لأسلحة جيش تحرير كوسوفو.

لقد ذكر المتكلمون السابقون أن أفعال هاشم ثاتشي، الذي بدأ مقاطعة المجلس الإداري المؤقت عندما كان الصرب من أهالي كوسوفو يعودون إليها، لا تخدم قضية التوصل إلى تسوية. ونحن نعلم أن هاشم ثاتشي وجه للسيد كوشنر أيضا إنذارا في شكل بيان يتكون من ١٠ فقرات تنص على شروط عودته إلى المجلس الإداري المؤقت. وتتضمن هذه الشروط مراجعة الاتفاقات المعقودة بين الصرف وبعثة الأمم المتحدة، والمشاركة الأكثر فعالية للمقاتلين السابقين في جيش تحرير كوسوفو في قوات الشرطة المحلية، وغير ذلك. ويهمنا أن نعلم كيفية استجابة السيد كوشنر لهذا الإنذار.

ونود الإشارة إلى أننا لم نحصل حتى الآن على أي رد مناسب على الشواغل التي سبق وعبرنا عنها إزاء الانتهاكات للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن على علم تام بالأسئلة، ولكن لم يتم تلقي أية ردود بعد. وتتعلق هذه الأسئلة ببطاقات الهوية التي طبعتها بعثة الأمم المتحدة، حيث وضعت كلمة ''كوسوفو'' أسفل ''الجنسية''؛ وبفتح مكاتب دبلوماسية في كوسوفو حيث يقوم ممثلو البلدان الأخرى بزيارتها دون إخطار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بذلك؛ بالإضافة إلى وقائع أخرى كثيرة.

إن بعثة الأمم المتحدة مستمرة في محاولاتها لتعديل وضع مطار سلاتين في بريشتينا. كما أن رئاسة البعثة تحاول بصورة انفرادية تعديل نص الاتفاق العسكري - الفني الموقع في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، في انتهاك لاتفاق هلسنكي. وقد ذكرنا ذلك مرارا وتكرارا، إلا أن المحاولات لا تزال مستمرة. و لم يفسر لنا أحد، حتى الآن، سبب عدم تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بشأن عودة المفارز المتفق عليها من الجنود وعناصر الشرطة اليوغوسلاف، ولماذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع بلغراد حول وضع البعثات الأجنبية في كوسوفو، ولماذا لم يتم الترتيب لتعاون مناسب مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نعتقد أن اتخاذ خطوة ولو كانت متأخرة إلى حد ما لتصحيح هذا الوضع قد تكمن في بدء العمل في اللجنة الاستشارية المشتركة، التي أشار إليها السيد عنابي اليوم.

ومنذ شهر، وفي نفس هذه القاعة، لفت وفدنا انتباه المجلس إلى وثيقة معينة تؤكد أن هناك بين زعماء فيلق حماية كوسوفو أشخاصا ذوي خلفية إجرامية، كان لهم ضلع في أعمال القتل والتحريض، وأن كلا من بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو على علم بهم. ومع ذلك، لم يصلنا أي رد فيما يتعلق بهذه الحقائق. وقد علمنا، مؤخرا، من خلال بعض المنظمات غير الحكومية أن كوسوفو قد تحولت إلى

نقطة انطلاق رئيسية لتهريب المخدرات إلى أوروبا. ومع ذلك، فلم يرد أي شيء عن ذلك في تقارير الأمانة العامة عن هذا الموضوع. ونحن نطلب إلى الأمانة العامة أن تُعلم مجلس الأمن بما إذا كانت تدري شيئا عن تهريب المخدرات عن طريق كوسوفو، أم لا.

وختاما، فإن كوسوفو تمثل موضوعا سياسيا هاما، بطبيعة الحال. ولكن ينبغي ألا يقتصر الاهتمام به على شخص واحد، بل ينبغي أن يكون سياسة عامة تهم كافة أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة. وهناك قرار اعتمد بتوافق الآراء، هو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يحتوي هذه السياسة نيابة عن المجتمع الدولي، غير أنه لا ينفذ، بل يتعرض الكثير من جوانبه الأساسية للانتهاك. وستواصل روسيا السعي لعلاج هذا الوضع، حتى يتسنى تنفيذ خطة تسوية كوسوفو، التي اعتمدت في مجلس الأمن بالإجماع، تنفيذا كاملا وشاملا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه إليك بالشكر، سيدتي الرئيسة، لأن هذا الاجتماع المخصص لكوسوفو ينعقد في إطار يسمح للدول غير الأعضاء في المجلس، بأن تتعرف مباشرة، وفي جلسة عامة، على المعلومات التي تقدمها الأمانة العامة. وتحدونا الرغبة في الإبقاء على هذا النوع من النسق التفاعلي المفتوح إلى أقصى حد في جلسات الإحاطة الإعلامية المفتوحة.

وبهذه الروح، وردا على الإحاطة الشاملة للغاية التي قدمها السيد عنابي، فسوف يقتصر الوفد الفرنسي على الإدلاء بملاحظات موجزة ثلاث، وسؤال واحد.

أولا، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اجتمع المجلس مع السيد كوشنير الذي قدم للمجلس تقييما شاملا للوضع في كوسوفو، بعد عام واحد من اعتماد المجلس للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكان من جملة المسائل الرئيسية التي أثيرت في هذا الاجتماع، مسألة إعادة عقد الحوار بين الجماعات المحلية المختلفة في إطار الهياكل الإدارية المشتركة. وكان وفد يمثل صرب كوسوفو حاضرا، وعبر عن شواغله أمام المجلس. وقرر ممثلو صرب كوسوفو منذ ذلك الحين العودة للمشاركة في الهياكل الإدارية المشتركة التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعلينا أن نرحب بهذا القرار، وعلينا أيضا أن نذكر بضرورة أن تتمتع كل الطوائف في كوسوفو بنفس الدرجة من الأمن. وأن التعاون بين ممثلي جميع سكان كوسوفو والمنظمات الدولية من شأنه المساعدة في ذلك، وأن يجعل قيام مؤسسات ديمقراطية يعترف فيها كل طرف بالآخر، أمرا ممكنا.

وبطبيعة الحال، لا تزال توجد صعوبات. ولذا، فقد أحطنا علما بما ذكره السيد تاتشي. ونحن نعلم أن بعثة الأمم المتحدة، والسيد كوشنير يواصلان بذل جهودهما لإيجاد حل، ونحن نشجعهما في هذا الاتجاه.

ثانيا، سوف تتمثل المرحلة الهامة التالية في إجراء انتخابات محلية. ويمكن أن تثير هذه الانتخابات صدمة ديمقراطية حقيقية بين سكان كوسوفو، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على تطور هذا المجتمع. ولذا فمن الضروري الإعداد لهذه الانتخابات بكل دقة. ومن الضروري أن نستمر في تشجيع صرب كوسوفو على الاشتراك. والسيد ميلوسيفيتش، بوضعه العراقيل في عملية التسجيل، وبالتالي عرقلة مشاركة الصرب من سكان كوسوفو في الانتخابات، إنما يحرمهم بذلك من تقرير مصيرهم ويثبت أنه ليس، كما يدعي، المدافع عن مصالحهم.

ثالثا، لا يعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة فحسب على إنشاء الهياكل السياسية والإدارية التي تسمح بأن يسود التعايش في كوسوفو مستقبلا. ذلك أن نجاح البعثة يعتمد أيضا على جهودها لاستئناف نشاط الخدمات العامة

الأساسية، وإعادة بناء المساكن، وإعادة فتح المدارس. وهذا هو ما يهم السكان بالدرجة الأولى.

أما نجاح بعثة الأمم المتحدة فقد تحقق بفضل المساهمات التي قدمت منذ البداية لعمليتها، وبصفة خاصة مساهمة الاتحاد الأوروبي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي، وبفارق كبير، هو المساهم الرئيسي في كوسوفو، حيث تجاوزت مساهماته ٣ بليون يورو في المجال المدني خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وتساهم الدول الأعضاء في الاتحاد بنحو ثلثي القوات المشاركة في قوة كوسوفو، لتصل قيمة المساهمات الكلية للاتحاد الأوروبي خلال فترة السنتين إلى ٨ بليون يورو.

وختاما، لدي سؤال واحد. ينبغي أن يستمر توافر الموارد اللازمة لعمل بعثة الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال الأفراد. فهل يمكن للأمانة العامة أن تزودنا بتقديراتها لاحتياجات البعثة من الأفراد، والخطوات المزمع اتخاذها للتغلب على الصعوبات المترتبة على عملية التناوب والمغادرة أثناء فترة الصيف؟

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): كما حدث في الماضي، فإننا نلمس اتجاهات إيجابية في كوسوفو في سياق تطورات مقلقة ومتباينة. ونحن نشعر بالسرور لاستمرار السيد كوشنير في تولي القيادة هناك ولعلاقة العمل الفعالة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ولتجارب البعثة للعديد من المشكلات الصعبة في الميدان.

ولا يزال مستوى العنف غير مقبول. وإننا نأسف له؛ ونريد أن يتوقف. ولكن يجب ألا نندهش. فكما نفهم جميعا، ليست هناك علاجات سريعة وسهلة، وإنما المطلوب دائما السعي نحو تحقيق التقدم. والتقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو لإيجاد قضاة دوليين مؤهلين، والتعاون بين شرطة البعثة وقوة كوسوفو؛ والاتفاقات المبرمة مثل الاتفاق مع الأسقف أرتيميي بشأن الأمن، كلها أمور تبعث على الاطمئنان. ولكن، كما شددت على ذلك بعثة المجلس إلى كوسوفو، يجب أن نكون واقعيين في كيفية تقييمنا للحالة على أرض الواقع وفي نظرتنا إلى جهود البعثة وقوة كوسوفو.

إننا نشيد بالنجاح الذي أحرزته قوة كوسوفو مؤخرا في اكتشافها مخابئ للأسلحة والجهود الجارية لتعزيز سيطرة فيلق حماية كوسوفو. ومما يشدد عزمنا جهود البعثة المصممة على إيجاد التوازن الصعب بين حرية الصحافة وأمن الأفراد.

ولا نزال نؤمن بأن حل مشكلة العنف يكمن، بالإضافة إلى تعزيز حكم القانون، في العملية السياسية ودعم المجتمع الدولي المصمم.

إن إجراء الانتخابات وإقامة نظام حكم مسؤول هي أفضل الطرق لتهدئة العواطف. ونشيد بقرار صرب كوسوفو أن ينضموا مرة أخرى إلى الإدارة الانتقالية المشتركة. ويشجعنا أيضا أن بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد سجلتا أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص للانتخابات البلدية المقبلة في الخريف. وما زالتا تبحثان عن سبل لتشجيع الصرب وغيرهم من الأقليات على المشاركة في هذه العملية. وهذا أمر هام، وينبغي لنا جميعا أن ننضم إليهما في هذا العمل.

وأخيرا، نود أن نذكر أن الولايات المتحدة قد بعثت بـ ٥٠ سيرة ذاتية لمرشحين مؤهلين لشغل وظائف في بعثة الأمم المتحدة استجابة لمناشدة من الأمين العام. وسنواصل دعم هذه العملية ونشجع الآخرين على فعل ذلك حتى يتوفر للبعثة الموظفون والموارد التي تحتاجها للوفاء بولايتها الصعبة.

وأود أيضا أن أثني على دعوة السيد العنابي بشأن تقديم الدعم البشري والسياسي لقوة الشرطة النامية، وإلى إدانتنا للعنف بغض النظر عن مصدره.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لمساعد الأمين العام الهادي العنابي على الإحاطة الشاملة والمفيدة للغاية التي قدمها. ولا تزال الحالة في كوسوفو تتطلب الاهتمام الوثيق من مجلس الأمن، ومن هنا تنشأ أهمية الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدم إلى أعضاء المجلس والعضوية الأوسع للمنظمة.

ويود وفدي أن يركز على عدد محدود من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة لنا.

أولا، إن الحالة الأمنية، التي لم تجد تسوية بعد، بل والمحفوفة بالمخاطر، في كوسوفو، كما وصفها السيد العنابي، لا تزال تمثل مصدر قلق بالغ لوفدي. ونحن لا نزال نقدم دعمنا الكامل للجهود الجارية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة. وقد شددنا أيضا في مناسبات سابقة على ضرورة أن يضطلع جميع قادة الطوائف في كوسوفو بدور بنّاء في الإسهام في هذه الجهود. ونلاحظ بعض الاستجابات والأعمال الإيجابية المتخذة في هذا الصدد.

ونعلن عن ترحيبنا بالتوقيع في الشهر الماضي على الإعلانات المشتركة في بريشتينا وغيلاني، التي أدان فيها قادة الطوائف الألبانية والصربية والتركية جميع أعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد أي من سكان البلديتين. وفي ذات الوقت أعلنوا عن التزامهم بالعمل معا من أجل السلام والازدهار المشترك. وهذا تطور مشجع للغاية حقا ويمثل إسهاما ملموسا تجاه تخفيف حدة التوتر العرقي وينبغي أن تحذو حذوه البلديات الأخرى في كل مناطق كوسوفو، وخاصة في ميتروفيتشا.

وإذ نتكلم عن ميتروفيتشا، فإن الانقسام القائم في المدينة الآن بحكم الأمر الواقع غير مقبول ويجب أن يزول بأسرع ما يمكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يدان بشدة انفجار سلسلة أعمال العنف والشغب في الجزء الشمالي من المدينة في الشهر الماضي – حيث تعرض موظفو بعثة الأمم المتحدة وموظفو مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرهم من الموظفين الدوليين، وكذلك مكاتبهم ووسائل نقلهم والمرافق الأخرى، لهجمات من الصرب. ويجب أن يخضع المسؤولون عن هذه الأعمال للمساءلة. وفيما يتعلق بهذه المسألة فإننا قرأنا عن احتمال تورط عناصر من الخارج في تلك الهجمات وأعمال الترهيب. ونتساءل عما إذا كان السيد العنابي يستطيع أن يؤكد هذه التقارير وأن يخبرنا عن الإجراءات التي اتُخذت لمنع تكرار هذه الأعمال.

وننوه بالتوقيع في ٢٩ حزيران/يونيه على التفاهم المشترك بين البعثة والمجلس الوطني الصربي، الذي يضع تدابير إضافية لتحسين حالة الطائفة الصربية في كوسوفو. ونحن قطعا نعتبر المبادرة جزءا هاما للغاية من جهود البعثة الرامية إلى تحسين مستوى الحرية، والأمن والحقوق الأساسية للطائفة الصربية. ولكننا نرى أن موافقة مجلس غراكانيتشا الصربي الوطني على المشاركة في الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة بصفة مراقب لفترة ثلاثة أشهر أخرى، كاستجابة منه للتفاهم، يقصر دون مستوى التوقعات. ونحن، شأننا شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، قد دعونا إلى مشاركتهم الكاملة والنشطة وغير المشروطة في الهياكل الإدارية المشتركة.

وثانيا، إن التوقيع على التفاهم المشترك بين البعثة والمجلس الوطني الصربي قد أثار رد فعل سلبيا لدى بعض الجهات في الطائفة الألبانية الكوسوفية. وعلى الأقل، قررت قيادة أحد أكبر الأحزاب السياسية في كوسوفو، أي حزب

كوسوفو الديمقراطي، أن تنسحب من المجلس الإداري المؤقت. وهذه نكسة خطيرة. وسنكون مقدرين أيضا إذا استطاع مساعد الأمين العام السيد العنابي أن ينورنا عن أي جهود مبذولة لتشجيع حزب كوسوفو الديمقراطي على إعادة النظر في موقفه والعودة إلى المجلس الإداري الانتقالي. فإن عودته ومشاركته هامتين. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية أن تواصل البعثة الجهود الجارية لإجراء مشاورات وثيقة وشاملة للجميع مع قادة كل الطوائف الكوسوفية لزيادة تعزيز المجلس الإداري المؤقت. ونرى أن الجهود الرامية إلى إشراك القادة والسكان المحليين في إدارة كوسوفو ينبغي أن تتابع أيضا بشكل أقوى في هذه المرحلة الحرجة بغية إعداد الكوسوفيين إعدادا كاملا لإدارة شؤونهم بأنفسهم.

ونقطتي الثالثة تتعلق بعملية التسجيل المدني وإجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو في الخريف المقبل، والتي، كما أشار السيد العنابي في إحاطته، تجري الاستعدادات لها بصورة طيبة. ونعرب عن ترحيبنا بإصدار السيد كوشنر لائحة بعثة الأمم المتحدة ٣٩/٢٠٠٠ يوم السبت الماضي، والتي توضح القانون اللازم الذي يحكم الانتخابات البلدية المقترحة. وقد حثثنا كل الطوائف على المشاركة في عملية التسجيل. ونتطلع إلى إجراء الانتخابات بطريقة ناجحة، مما سيضع أساسا صالحا لمستقبل كوسوفو. وسنكون ممتنين إذا قدمت لنا تفاصيل إضافية عن موقف التسجيل وما إذا كانت البعثة تتوقع بلوغ العدد المستهدف بتسجيل ١,٣ مليون شخص بحلول تاريخ إغلاق التسجيل في ١٥ تموز/يوليه.

وأخيرا، لقد أعرب وفدي، بالإضافة إلى العديد من أعضاء المجلس الآخرين، في وقت سابق عن التأييد الشديد لتعيين مبعوث خاص للأمين العام لينظر في موضوع الأشخاص المحتجزين والمفقودين، لأسباب شرحناها سابقا - ليس أقلها ضرورة حل هذه القضية الحساسة والعاطفية للصالح الأكبر المتمثل في المصالحة بين الكوسوفيين. وسنكون ممتنين إذا استطاع السيد العنابي أن يمدنا بآخر المعلومات عن هذا الموضوع الهام.

وفي الختام، يود وفدي أن يكرر مرة أخرى إعرابه عن دعمه وتقديره لبعثة الأمم المتحدة وللسيد كوشنر على الجهود التي بذلوها في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو. فقد أُحرزت إنجازات هامة فعلا، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا قبل التمكن من إحلال السلام الدائم والاستقرار في كوسوفو. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الدعم المتواصل والقوي من جانب أعضاء المجلس والمجتمع الدولي للجهود الجارية حاليا في كوسوفو.

السيدة موغيلا (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): نود أن نعرب عن شكرنا للسيد العنابي على المعلومات التي قدمها صباح اليوم.

ومنذ الجلسة التي عقدها المجلس يوم ٩ حزيران/يونيه للاستماع إلى عرض من الممثل الخاص السيد برنارد كوشنر، سجلت انتصارات مؤسسية تتضمن إنشاء مكتب أمين المظالم. وهذه المؤسسة مرادفة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونأمل أن تبدأ عملها قريبا. وبحكم تكوينها المتعدد الأعراق والمستقل سيمكنها من اكتساب ثقة الأفراد والجماعات والمنظمات التي صممت لخدمتها.

وثمة عامل آخر نعتبره هاما لأنه يتصل بنفس جوهر برنامج التعايش هو قرار المجلس الوطني الصربي باستئناف المشاركة في أعمال المؤسسات المشتركة، على الرغم من أنها ستقوم بذلك كمراقب ولفترة ثلاثة شهور، وليس كعضو كامل العضوية. ونحن ندرك أن قرار المجلس الوطني الصربي نتيجة لتوقيع تفاهم مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي يتمثل هدفها في اعتماد تدابير ملموسة لضمان

حرية المجتمع الصربي في كوسوفو وأمنه وحقوقه الإنسانية الأساسية. ونأمل أن يفسر المجتمع الصربي هذا الاتفاق كبرهان على أنه دليل إيجابي على أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ملتزمتان بتحقيق مستقبل أفضل لجميع سكان كوسوفو.

ونأمل أيضا أن يتعاون المجتمع الصربي من جانبه بحسم في خلق جو آمن، ليس فقط لفائدته الخاصة، وإنما أيضا لفائدة الجميع. كما أننا نوجه هذه المناشدة إلى ألبان كوسوفو.

وهذا هو السبب في أننا نرى أنه من غير الحكمة، وهذا أقل ما يمكن قوله، القرار الذي اتخذه زعيم حزب كوسوفو الديمقراطي بتعليق مشاركته في الهيكل الإداري المؤقت المشترك ردا على توقيع الاتفاق بين المجلس الوطني الصربي وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

ومن الضروري أن يفهم كل شخص أنه يجب أن يكون هناك مكان لجميع الفئات العرقية. وكما لاحظنا في مناسبات أخرى، نعتقد أن الانتخابات البلدية القادمة سوف تمثل فرصة جيدة لضمان أن يفهم كل شخص في كوسوفو أن الحياة في الديمقراطية تقوم على المشاركة، وليس الاستبعاد. وهذا هو السبب في أننا نأمل بإخلاص أن تشارك جميع المجتمعات في هذه العملية.

ويتطلب أي مجتمع ديمقراطي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لانتخاب الممثلين الشرعيين، أن تسود العدالة وحكم القانون. وهذا هو السبب في أنه يجب علينا أن نواصل العمل لوضع نهاية لأعمال الانتقام بين الجماعات العرقية وإحضار مرتكبيها إلى العدالة ويجب أن تشمل هذه الجهود وسائط الإعلام التي تقوم، وراء حجة حرية الصحافة، ببث الكراهية وإشعال الرغبة في الانتقام.

ونشعر بالقلق إزاء اكتشاف قوة كوسوفو مؤخرا لمخابئ الأسلحة. ورغم أننا أبلغنا في مناسبات كثيرة أنه من الممارسات العامة في هذه المنطقة حمل سلاح وأن الحدود مسامية، يجب علينا أن نشير إلى أن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، الذي يفرض حظرا على الأسلحة وعلى محظورات أخرى، يظل نافذا ويجب الالتزام به، ولا سيما من قبل البلدان المجاورة.

ومن الواضح أنه سيصعب تحقيق المصالحة إذا لم تتح الفرصة للاجئين والمشردين للعودة إلى بيئة آمنة وإذا لم تحل مسألة الأشخاص المفقودين والأشخاص المعتقلين في السجون الصربية.

وفي الختام نود أن نعرب عن امتناننا ودعمنا لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

السيد انجيل (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد عنابي على عرضه الشامل جدا. ونود أن نضيف فقط ملاحظات موجزة قليلة لما سبق للآخرين قوله.

إن إصدار الممثل الخاص كوشنر لقانون الانتخابات البلدية لكوسوفو، والذي تحدث عنه السيد عنابي، هو خطوة أخرى هامة نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الخريف. وسوف يعطي الحكم الذاتي على الصعيد المحلي أهالي كوسوفو فرصة لانتخاب القادة الذين يوجهون السياسات التي تؤثر في حياة الناس بصورة مباشرة للغاية.

ونحن مسرورون بصفة خاصة إذ أنه، من خلال المشاورات الموسعة مع الممثلين المحليين والمنظمات الدولية على السواء، بتت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في نظام سيهيئ للمرشحين أفضل الظروف للمشاركة في السياسة المحلية.

وسوف تشجع التعددية باستخدام نظام تناسبي بقوائم مفتوحة. وسوف تتاح فرصة عادلة لممثلي الأحزاب

والفئات والجماعات الأصغر لانتخابهم للمناصب. كما أن المتطلب القاضي بوضع ثلث جميع المرشحين على رأس القوائم من النساء سوف يعزز أهمية التمثيل المتكافئ لجميع قطاعات المجتمع.

وتواجه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تحديات هامة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وإذا أريد للبعثة أن تنجح، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري. ويجب بذل الجهود لمنع أن يكون العنف والتخويف عاملا في الانتخابات. ومن الواضح أن هناك حاجة في هذا الصدد إلى تدابير أمنية مكثفة سارية. ومن المهم أيضا أن تتخذ البعثة إجراءات لضمان إحجام وسائط الإعلام عن نشر المعلومات التي يتوقع بصورة معقولة أن تحرض على الكراهية أو عدم التحمل أو العنف. ونحن نشجع البعثة على مواصلة الرصد عن كثب لعمليات وسائط الإعلام في التمهيد للانتخابات من أجل المحافظة على القانون المدني والنظام، وحماية حقوق الإنسان.

ومع اقتراب عملية التسجيل، نعتقد أن جميع أهالي كوسوفو مهتمون بالمشاركة في العملية الانتخابية. والمشاركة الكاملة هي أفضل ضمان لجميع المجتمعات بأن تمثل بنزاهة على جميع مستويات الإدارة العامة وتسهم في تشكيل مستقبل المقاطعة.

وختاما، نؤيد إنشاء مكتب أمين المظالم في كوسوفو ونرحب بتوقيع السيد كوشنر مؤخرا على نظامها ويمكن لهذه المؤسسة أن تسهم بطريقة ذات مغزى في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف توفر هذه المؤسسة لأهالي كوسوفو ملاذا قانونيا ضد انتهاك حقوقهم الإنسانية. ونأمل أن يبدأ السيد نوفيكي عمله الهام في أقرب وقت ممكن.

السيد شن كسو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيد عنابي على عرضه. ولقد أخذنا علما بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت ظروف صعبة للغاية، ولا سيما في مجالات إعادة تشييد البنية الأساسية، وبناء المؤسسات، وإعادة توطين اللاجئين وانتعاش الاقتصاد.

ونأمل أن تزيد بعثة الأمم المتحدة جهودها لتسهيل مشاركة جميع الأطراف وجميع الفئات العرقية في المجلس الإداري المؤقت بما يضمن استمرار إضفاء صبغة تعدد القوميات على كوسوفو.

وتظل الحالة في كوسوفو خطيرة جدا. وكان صرب كوسوفو وفئات الأقليات الأخرى ضحايا للهجمات المتعددة، ولا تزال حقوقهم الإنسانية تنتهك. ونحن قلقون بشدة إزاء هذه التطورات، لأنه من الواضح أن هذه الأعمال منظمة ومتعمدة. و لم تؤت تحقيقات حقوق الإنسان هذه أية نتائج، ولا يزال مرتكبوها بدون عقاب؛ وهناك حقا موقف خطير جدا من الإفلات من العقاب. ولقد أظهرت الحقائق أن أعمال العنف المرتكبة في كوسوفو ليست أعمال انتقام أو أفعال جنائية عادية، بل جزء من محاولة لتحويل كوسوفو إلى منطقة لا يسكنها سوى ألبان كوسوفو. وهذا الاتجاه يصبح واضحا بصورة متزايدة، مما يعد أمرا خطيرا جدا.

كما أننا قلقون جدا إزاء حقيقة أن اللاجئين الصرب يمرون بمصاعب كثيرة في عملية إعادة التوطين، وأن عددا قليلا جدا عاد إلى وطنه.

ومن ناحية أخرى يلجأ المتطرفون من ألبان كوسوفو إلى أعمال الإرهاب لإثناء الصرب عن العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، يرتكب اللاجئون الذين عادوا أعمال اختطاف وقتل. وتم الاستيلاء على بيوت الصرب أو إحراقها أو نهبها. ومن جهة أخرى، فإن تدابير حماية قوة كوسوفو ليست فعالة بالقدر الكافي. ورغم إنشاء لجنة المساعدة في توطين اللاجئين الصرب لم يتخذ ما يلزم من عمل لاعتماد تدابير فعالة. وفي ضوء الظروف السالفة الذكر نحن مهتمون

بأن تجرى الانتخابات في ظروف من الأمان والحرية والنزاهة.

وخلاصة القول إن الحالة في كوسوفو خطيرة للغاية. وهذا يدل على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يُنفذ بطريقة شاملة. ونحن نأمل في أن تبذل البعثة وقوة كوسوفو جهودا أكبر لتغيير هذا الوضع.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أتوجه بالشكر إليك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العلنية، وأشكر السيد عنابي على بيانه الشامل الذي أدلى به الآن.

وقبل وقت ليس بطويل، وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ركز المجلس مطولا على تطور الأوضاع. وفي ذلك الوقت أجرى المجلس تحليلا دقيقا للحالة في ضوء تقرير الأمين العام وبيان ممثله الخاص. ومن المؤكد أن الحالة تحسنت ولكنها تظل هشة وغير مستقرة. ونحن نرى، كغيرنا من الوفود، أن ذلك كان تقريرا مؤقتا وأنه يناشد المجتمع الدولي مواصلة تتبع الحالة بشكل مطرد ودوري.

ولقد مرت مرحلة الطوارئ الحرجة في كوسوفو دون حوادث كبرى. ووصل عدد اللاجئين والمشردين العائدين إلى كوسوفو إلى ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، واستعيدت الخدمات الاجتماعية الأساسية وأصبحت تعمل على نحو أفضل، مما يشجع على العودة إلى الأوضاع الطبيعية.

بيد أن دواعي الأمل هذه ينبغي ألا تخفي الواقع المأساوي الغالب في كوسوفو، والعلاقات المتوترة بين الطوائف. ونود أن نُعرب هنا عن قلقنا إزاء موجة العنف التي تستهدف بعثة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي جاءت لمساعدة سكان هذه المنطقة. وهذه الموجة من العنف لا يمكن قبولها وهي تسيء إلى الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي شأنها شأن العنف العرقي المدفوع بالكراهية والتعصب، والموجه ضد الأقليات. فيتعين شجب هذه الأفعال وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم كي لا يفلتوا من العقاب.

وأود أيضا أن أتناول مسألة تنظيم الانتخابات البلدية. فنحن نرى أن هذه مرحلة حاسمة ينبغي أن تمكن الأقليات من أن تمثل في المجالس البلدية وفي هيئات اتخاذ القرارات، وبذا تساعد على إرساء مبادئ التعايش السلمي في ظل التعددية العرقية. ونرجو أن تركز الحملة الانتخابية على مستقبل المنطقة وعلى حماية الأقليات. وسوف نتابع باهتمام عملية التسجيل ووضع القوائم الانتخابية.

وينبغي أن تولي بعثة الأمم المتحدة الأولوية لقضية إزالة الألغام. ونحن نُقدر عمل البلدان التي تُشارك بفعالية في عملية إزالة الألغام، ونحث المجتمع الدولي على دعم جهود البعثة وقوة كوسوفو في هذا المجال، حتى يمكن أن تزال تماما حقول الألغام المتبقية في كوسوفو.

لقد تحدثنا من قبل في مسألة المحتجزين والمشردين. وهذه بالنسبة لنا مصدر قلق ثابت. ولا يمكن لسكان كوسوفو أن يتصالحوا بعضهم مع بعض إن لم تحل هذه المسألة نهائيا. فينبغي إجراء تحقيق بصدد المختفين والمفقودين حتى نعلم ما حدث لهم. وما لم يلتئم هذا الجرح فسيكون من الصعب إقامة كوسوفو المتعددة الأعراق حقا. ونعيد هنا التأكيد على تأييدنا لتسمية مبعوث خاص من أجل المفقودين.

ومن المهم أيضا أن يُشار إلى أن الحالة الاقتصادية في كوسوفو مستمرة في التحسن. وسوف يُشجع الازدهار الاقتصادي على الاستقرار والرفاه الاجتماعي. ونرى في هذا الصدد أن على البعثة أن تؤدي دورا رائدا في استعادة الثقة بين المستثمرين في مستقبل هذه المنطقة.

ولا يمكننا المبالغة في التشديد على ضرورة إيجاد ثقافة سلام وتسامح وتعايش سلمي بين الأعراق، بوصفها الأساس لأي حل دائم، لا بالنسبة لكوسوفو فحسب بل ولمنطقة البلقان بأسرها.

وأود أخيرا أن أشيد مجددا ببعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبإخلاص موظفيها وكل من يعمل بنشاط في الميدان. وأشير إلى الدور الإيجابي الذي تؤديه الأحزاب المعتدلة التي قررت أن تعمل مع البعثة وصولا إلى تحقيق مستقبل أفضل للمنطقة برمتها.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد عنابي على بيانه المفيد والشامل للغاية. وقد أحطنا مع الارتياح بعدد من التطورات الإيجابية في المنطقة على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحالة العامة في المنطقة فإننا لسنا متفائلين كثيرا.

وأوكرانيا تُرحب بأن المجلس الوطني الصربي بفضل الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو اتخذ قراره بالانضمام مجددا إلى المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي بصفة مراقب، بعد انسحابه لعدة أسابيع. ونشيد بالتوقيع في ٢٩ حزيران/يونيه من البعثة والمجلس الوطني الصربي على تفاهم بشأن مشاركة ممثلي صرب كوسوفو في مؤسسات الهيكل الإداري المؤقت المشترك. وأوضحت الوثيقة الخطوات الملموسة التي يتعين على البعثة اتخاذها لكفالة الأمن وسبل الحصول على الخدمات لطائفة صرب كوسوفو، وخاصة إنشاء فرقة شرطة الأمن الخاصة التابعة للبعثة. ونعتبر هذه التدابير بالغة الأهمية وقد جاءت في وقتها، ونرى أنها ترمي إلى تخفيف وطأة المشاق التي تواجهها الطائفة الصربية. ونأسف في الوقت ذاته بقرار قائد حزب كوسوفو الديمقراطي، السيد ثاتشي، تعليق مشاركته مؤقتا في الهياكل المؤقتة في عشية الاتفاق المذكور.

ومع قرب عقد الانتخابات البلدية تكون الألعاب السياسية من هذا القبيل غير مثمرة.

وينظر وفد بلدي نظرة إيجابية إلى جهود البعثة الرامية إلى إقامة نظام قضائي في كوسوفو عن طريق تعيين المزيد من القضاة ووكلاء النيابة الدوليين في عدد من المحاكم المحلية في ميتروفيتشا وغنيلاني وبريشتينا. بيد أننا نطلب مزيدا من التوضيح حول مفهوم إنشاء محكمة في كوسوفو لجرائم الحرب والجرائم العرقية، على نحو ما اقترحته البعثة، وحول العلاقة بين ولايتها القضائية وولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأكون ممتنا للسيد عنابي لو قدم معلومات إضافية عن هذا الموضوع.

ونحن نرحب بقيام الممثل الخاص بالأمس بتعيين أمين مظالم لكوسوفو بغية التحقيق والتوسط في الشكاوى الواردة من الأفراد والفئات والمنظمات عن التعسفات في استعمال السلطة التي يمكن أن تكون وقعت من السلطات الدولية والمحلية. ويحدونا الأمل في أن يُسهم إنشاء هذا المنصب في توطيد سيادة القانون وتعزيز المصالحة بين الفئات العرقية.

وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن إحراز تقدم نحو تحويل كوسوفو إلى كيان سلمي متسامح ديمقراطي متمتع بالحكم الذاتي في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما لم تتوافر الحماية لحقوق الإنسان الأساسية، وأهمها الحق في الحياة، لكل الفئات العرقية. وللأسف فإن الحالة العامة بالنسبة لأمن الأقليات الوطنية لم تتحسن. بل على العكس، فإن العنف المنهجي والمستمر ضد الأقليات غير الألبانية في كوسوفو، وخاصة ضد من تبقى من الصرب والغجر، لا يزال في ازدياد. ولذا لا يمكن أن نشعر بالارتياح التام إزاء أنشطة البعثة وقوة كوسوفو.

وبينما نعترف بجهودهم لتعزيز مناخ يتسم بالسلامة والأمن، نشجعهم على اتباع نهج أكثر حزما لوقف جميع

أشكال العنف، وأيضا للقضاء على حيازة الأسلحة بطريقة غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، فإن كميات الأسلحة الضخمة التي اكتشفتها قوة كوسوفو في درينيتشا في أواخر حزيران/يونيه، والتي يدعى بأنها تخص جيش تحرير كوسوفو السابق، أثبتت أن عملية نزع السلاح لم تكن فعالة وأن هناك تدفقا غير مشروع للأسلحة في كوسوفو. وفي هذا الصدد. نرى أن لجنة مجلس الأمن ذات الصلة يمكن أن تكون أكثر فعالية.

ونحن نشعر بقلق مماثل إزاء زيادة عدد الاعتداءات على أفراد البعثة وأفراد قوة حماية كوسوفو وممتلكاتهم. وتلك الأعمال غير مقبولة على الإطلاق. ويرحب وفد بلدي باستئناف العمليات في شمال متروفيتشا بواسطة الجناح الإنساني للبعثة، وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وفي سياق العمل التحضيري للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء حقيقة أنه ما من صربيين تقريبا قد سجلوا أسماءهم للتصويت في الانتخابات. وكما ذكرنا من قبل، فإن امتناع صرب كوسوفو عن المشاركة في عملية التسجيل المدني والانتخابات البلدية يمكن أن يثير شكوكا حول نتائجها ويقوض مصداقية الأمم المتحدة السياسية. وقد علمنا باهتمام بخطة البعثة لتحديد حصص للأقليات الوطنية في المجالس البلدية، بصرف النظر عن مشاركتها في الانتخابات. ونحن نرى أن هذا النهج، بالرغم من دوافعه الطيبة، يمكن أن يتناقض مع فكرة الانتخابات الديمقراطية ولا يحل مشكلة مشاركة الصرب.

أخيرا وليس آخرا، لما كانت مشكلة نقص أفراد شرطة البعثة لا تزال حرجة جدا، اسمحوا لي بأن أسترعي انتباه الأمانة العامة إلى الوضع الراهن لعرض أوكرانيا بإمداد البعثة بوحدة خاصة مكونة من ١١٥ فردا من أفراد الشرطة. وتلك الوحدة لا تزال في حالة استعداد وتأهب منذ أسبوعين، في انتظار حضور فريق الأمم المتحدة للتفتيش إلى أوكرانيا في بداية شهر تموز/يوليه للإذن بنشر الوحدة. ومع ذلك فإن تفتيش الأمم المتحدة أجل عدة مرات لمدد غير محددة. ونحن نشعر بخيبة أمل حقيقية إزاء عدم اتساق تصرفات الأمانة العامة للأمم المتحدة في التعامل في هذه المسألة، وهو لا يتفق مع الحاجة الماسة لأفراد شرطة إضافيين في كوسوفو، كما أكد السيد العنابي اليوم. ونحن ندعو الأمانة العامة إلى إعادة تناول هذا الأمر بأقرب وقت ممكن.

أخيرا، اسمحوا لي أيضا بأن أسأل السيد العنابي عن الوضع الراهن والاحتمالات فيما يتعلق بوضع مشروع لائحة خاصة بالانتخابات البلدية، يراد بها تحديد مسؤوليات وسلطات البلديات. ومنذ أيام قليلة فقط، تلقينا لائحة البعثة بشأن الانتخابات البلدية في كوسوفو، ولكنها، بدون اللائحة المتعلقة بالبلديات نفسها، تبدو غير مكتملة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقدير وفد بلدنا لكم، سيدتي الرئيسة، لعقدكم هذا الاجتماع المفتوح للمجلس بشأن الحالة في كوسوفو.

واسمحوا لي أيضا بأن أبدأ بشكر السيد الهادي عنابي لإحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا بخصوص الموضوع. ورغم أن تطورات إيجابية عديدة قد حدثت في كوسوفو في ظل إدارة الأمم المتحدة، نرى أنه يجب أن تكون هناك عودة أسرع إلى الحياة الطبيعية في كوسوفو. وفي هذا السياق، نود أن ندلي بالنقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بمتطلبات توفير الأفراد، نشعر بقلق لأن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لم تتمكن من تحقيق المستوى المرغوب لتوفير الأفراد للإدارة المدنية وللشرطة المدنية، كما طلب الأمين العام. وما من شك في

أن الحالة بحاجة إلى المزيد من التحسين. ومع ذلك. بالإضافة إلى الجهود الجارية، فإن المتطلبات الضرورية المسبقة تشمل القوام الكامل لأفراد الشرطة، والقضاة، وموظفي الإدارة المدنية، وذلك من بين آخرين. وما لم يكن بوسعنا أن نضمن التشغيل السلس للإدارة المدنية بالقوام المطلوب، فإن استعادة مستوى الأمن المرغوب ستتأخر دون شك.

ونقطتي الثانية تشير إلى الأفراد المفقودين والمحتجزين. وقد أشرنا إلى هذه المشكلة القائمة عدة مرات في المجلس. ومن الواضح أن الأفراد الذين لا يزالون مفقودين أو أسرى مصدر ألم وقلق لأسرهم. واستمرار هذه الحالة المؤسفة يولد انعدام الثقة ويعد بالتالي متناقضا مع محاولات بناء وئام بين الأعراق المختلفة. وكلما كان حل مشكلة المفقودين سريعا، كان ذلك أفضل لمستقبل السلام. وفي هذا السياق، نؤيد تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالمفقودين والمحتجزين في كوسوفو.

والنقطة الثالثة تشير إلى الانتخابات. فمن الأمور المشجعة التقدم الثابت نحو إجراء انتخابات بلدية. ومشروع اللائحة الذي صدر مؤخرا بشأن هيكل ووظائف الإدارات البلدية في أنحاء كوسوفو، الذي أيده المجلس الإداري المؤقت لكوسوفو، هو في الحقيقة تطور سار. وفي اعتقادنا أن تحديد سلطات ومسؤوليات البلديات مقدمة لإقامة مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطي على المستوى البلدي وخطوة مناسبة نحو النقل التدريجي للمسؤوليات الإدارية من البعثة إلى السلطات المحلية.

وتشير نقطتي الرابعة إلى النشاط الاقتصادي. إن خطى النشاط الاقتصادي في كوسوفو تسير ببطء. إلا أنها لا تزال غير كافية لإيجاد فرص العمل المطلوبة للشعب. والاقتصاد بحاجة إلى دفعة قوية يمكن للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية، بل ينبغي لهما أن يقوما بدور هام بشأنها بتقديم المساعدة والمعونة المناسبة. وهذا سيمد شعب كوسوفو بالتفاؤل في المستقبل، بدلا من أن يظل بؤس الماضي مخيما عليه ويبقى غارقا في الأعمال والمغامرات اليائسة.

في الختام، أود أن أقول إن استعادة السلام في المنطقة التي كانت بؤرة صراع وعنف بين الأعراق لوقت طويل، مهمة بالغة التعقيد ومع ذلك، يبين التقدم الملحوظ الذي تحقق فعلا أن هذا ليس مستحيلا. وما نريد أن نقوم به في المجلس هو أن نعيد تأكيد تأييدنا القوي لعملية إعادة البناء والمصالحة الجارية فعلا في كوسوفو.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى تأخر الوقت، وبالتالي إلى الرغبة العامة في الانتهاء من قائمة المتكلمين، سأكون موجزا.

إننا، مثل الوفود الأخرى، نعلق الأولوية القصوى على الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها هذا الخريف ونحن نرحب بكون السيد كوشنر قد وقع الآن اللائحة المتعلقة بإجراء هذه الانتخابات. ولذلك، ينبغي أن نواصل اقناع صرب كوسوفو بأن من مصلحتهم أن يشاركوا في هذه الانتخابات، التي يراد بها إقامة حكم ذاتي محلي كخطوة كبرى نحو كوسوفو متعددة الأعراق حقا. ولذلك نحن لا نزال نشعر بقلق نتيجة العنف المستمر المرتكب ضد طوائف الأقليات، وضد أفراد قوة كوسوفو والسياسيين المحليين بما في ذلك المصادمات التي وقعت مؤخرا بين الأحزاب الألبانية نفسها.

لقد أعربنا عن تأييدنا القوي للسيد كوشنر في مناسبات عديدة، لكننا نؤيده هذه المرة باقتناع أكبر بما طرحه بشأن ترتيباته الخاصة من أجل صرب كوسوفو. ونحن نرفض الانتقاد الذي توجهه بعض الدوائر الألبانية بأن هذا يقوض مبدأ كوسوفو الموحدة المتعددة الأعراق. وفي

الظروف الحالية، هناك ما يبرر الحماية الإضافية للأقليات وأكثر. ولذلك ندعو السيد هاشم ثاتشي إلى استئناف مشاركته في الهيكل الإداري المؤقت المشترك بأسرع وقت ممكن.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر مساعد الأمين العام السيد عنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في كوسوفو.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للرجال والنساء أعضاء إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لتفانيهم وعملهم الجيد، الذي يؤدى أحيانا في ظروف بالغة الصعوبة.

ونحيط علما مع التقدير بإقامة الشراكة من أجل استتباب الأمن بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من ناحية، ومختلف الطوائف في كوسوفو من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالانتخابات، نلاحظ التقدم المحرز بالنسبة لعملية التسجيل في الانتخابات. ويحدونا الأمل في أن الاتصالات بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة ستيسر وتشجع مشاركة جميع الطوائف. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة بذل جميع الجهود لكي يتضح، وبخاصة لطوائف الصرب والأتراك الذين قرروا عدم المشاركة، أن من مصلحتهم المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة لكي تكون كوسوفو متعددة الديمقراطيات.

ونود أيضا أن نعترف بإنشاء مكتب أمين المظالم، الذي أقيم لكي يكفل لجميع الأقليات والطوائف الأخرى أن يكون لها كلمتها في كوسوفو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلة جامايكا.

في الشهر الماضي، أتيحت الفرصة لمجلس الأمن كي يستمع إلى إحاطة إعلامية من السيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولكي يستمع إلى تقييمه للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ أن أنشأها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويتفق وفد بلادي مع السيد كوشنر على تقييمه لجسامة المهمة الفريدة التي أناطها المجتمع الدولي بالبعثة، وللدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة للنهوض بالسلم، والمصالحة، والاستقرار، ولتهيئة هياكل ديمقراطية ناجعة، ولإنشاء إطار للتنمية المستدامة في كوسوفو.

ولما كان الكثير من القضايا التي تشغل وفد بلادي قد أثير من جانب المتكلمين الآخرين، فسأقتصر في بياني على بضعة ملاحظات موجزة. يتضح من الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها اليوم السيد العنابي، الأمين العام المساعد، أن التقدم المحرز في مجال الإدارة المدنية في كوسوفو يعترض طريقه العنف العرقي المتواصل. ولا يمكن صون المكاسب التي تحققت في بيئة يكتنفها العنف والخوف. ولهذا، لا بد من استمرار إيلاء نفس القدر من الأهمية لتعزيز المصالحة والتسامح. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلادي بالانزعاج الشديد لتقارير اكتشاف مخابئ للأسلحة، ونتطلع إلى إحاطتنا علما بنتائج التحقيق الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، كما نتطلع إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة.

ونلاحظ التدابير الخاصة التي اتخذت لتوفير حماية أفضل للطوائف الصربية. ونضم صوتنا إلى الأعضاء الآخرين في المجلس في الترحيب بالتوقيع على مذكرة التفاهم المشترك بين البعثة والمجلس الوطني الصربي في غراكانيشكا حول اتخاذ تدابير إضافية لحماية الحرية، والأمن، والحقوق الأساسية للطائفة الصربية. ومن ثم شعرنا بالإحباط الشديد لما أعلن من انسحاب ثاتشي، زعيم الحزب الديمقراطي في كوسوفو

من الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة، ونأمل أن يعدل عن هذا القرار.

ونود أن نؤكد من جديد انشغالنا حيال الهجمات على الوكالات الإنسانية والعاملين فيها. ونأمل أن يجري التركيز على نحو أكبر على حماية هؤلاء الأفراد عند استئناف الأنشطة الإنسانية. ونود أن نؤكد دعمنا للجهود التي تضطلع بها البعثة وقوة كوسوفو لمعالجة مسألة أمن الموظفين الدوليين.

وفيما يتعلق بعمل وسائط الإعلام في كوسوفو، يرى وفد بلادي وجوب وجود تغطية مسؤولة وغير متحيزة، حيث أن تشويه الحقائق في هذه البيئة المتفجرة يمكن أن يؤدي إلى نتائج مدمرة.

ونلاحظ أن قانون الانتخابات البلدية الذي جرى التوقيع عليه في ١٠ تموز/يوليه ينفذ، وأن فترة التسجيل المدني ستنتهي في ١٥ تموز/يوليه. ولكننا شعرنا بالإحباط عندما علمنا أن عدد الصرب الذين سجلوا للمشاركة محدود، حيث أننا نعتقد أنه من الضروري أن نكفل إلى أقصى حد مشاركة جميع المجموعات العرقية في هذه الانتخابات لكي نعزز الشعور لديها بأن هذه العملية الديمقراطية تعود إليها.

وبالنسبة للقضايا الأخرى، يضم وفد بلادي صوته إلى وجهات النظر التي أعرب عنها ممثلا بنغلاديش وماليزيا بشأن العاملين في بعثة الأمم المتحدة، وضرورة البت في حالة المفقودين والمحتجزين.

وختاما، أود أن أشكر السيد العنابي مرة أخرى على إحاطته الإعلامية، وأكرر دعم جامايكا لبعثة الأمم المتحدة في محاولتها الاضطلاع بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

والآن، أستأنف وظيفتي بوصفي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للسيد العنابي، للرد على الأسئلة والتعليقات التي استمعنا إليها.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): لما كان الوقت متأخرا بعض الشيء، فسأحاول أن أوجز، وسأكون مستعدا للعودة في مرحلة لاحقة بمزيد من الإجابات على بعض الأسئلة التي قد لا أتناولها الآن.

لقد سجلنا، بطبيعة الحال، الشواغل التي أعرب عنها السفير لافروف، وممثل الصين بشأن إجراء الانتخابات البلدية. ومن المؤكد أننا سنحيل هذه الشواغل إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واللوائح التي اعتمدت لكي تنظم سير الانتخابات البلدية توضح أن إعلان تاريخ إجراء الانتخابات البلدية سيعلنه الممثل الخاص بعد التشاور مع الأمين العام ونائب الممثل الخاص المسؤول عن بناء المؤسسات. وبطبيعة الحال، فإنهم في اختيارهم وتحديدهم للتاريخ، سيراعون جميع الجوانب مراعاة كاملة، بما في ذلك الأوضاع الأمنية وغيرها من الجوانب التي قد تخل بإجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

وفيما يتعلق باكتشاف مخابئ الأسلحة، والأنباء التي تتحدث عن مطالبة الألبانيين باستعادة هذه الأسلحة، ذكرت بيان السيد سيكو، رئيس فرقة حماية كوسوفو، الذي يرحب فيه باكتشاف قوة كوسوفو لهذه الأسلحة، ولهذا، فإنني لا أدري أن هناك أية نية لدى قوة كوسوفو في إعادة الأسلحة إلى مَن قد امتلكوها سابقا.

وبالنسبة لرفض السيد ثاتشي المشاركة في الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة، فإنه بالنظر إلى ما استنتجه السيد كوشنر من مذكرة التفاهم المشترك مع القس ارتيميه بشأن ظروف أمن الأقليات الصربية، استفسر السفير لافروف عن استجابة السيد كوشنر. لقد أوضح السيد كوشنر أن مذكرة التفاهم المشترك هذه تستهدف تحسين أوضاع الأقليات،

وبخاصة الأقلية الصربية، وأؤكد للسيد ثاتشي أن المجتمع الدولي قد يرى أن الموقف الذي اتخذته يتعارض مع كفالة الأمن للأقليات، وقد يكون لذلك، بطبيعة الحال، آثاره السلبية على المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى كوسوفو. ولذلك فقد حث السيد ثاتشي على إعادة النظر في ذلك، والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، بغية تهيئة بيئة يمكن فيها تحقيق أوضاع أمنية لجميع الطوائف في كوسوفو.

وفيما يتعلق بإصدار بطاقات الهوية، فإن البطاقات المؤقتة التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع تسجيل الناخبين، تتضمن الرموز الخاصة بالبعثة مع معلومات تدون بكل من الحروف الألبانية والصربية. واستخدام هذه البطاقات المؤقتة يقتصر على كوسوفو، وهي لا تتضمن أي إشارة إلى المواطنة. ويجوز أنه كانت هناك حالة أو حالتان وقع خلالهما خطأ في المرحلة المبكرة من عمل البعثة في إصدار شهادات الميلاد، ولكن تم تصحيح هذا الأخطاء، ولم يتبادر إلى علمنا وجود أي بطاقات هوية تشير إلى المواطنة. ومن الواضح أن بطاقات الهوية لا تتضمن أي إشارة إلى المواطنة، ولا تصدر لهذا الغرض.

أما بالنسبة لإنشاء مكاتب للاتصال في بريشتينا، فإن الهدف المنشود لإنشاء مكاتب اتصال لدول معينة من الأعضاء في بريشتينا، فهو في الأساس تنظيم وتنسيق التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المانح. وليس الغرض من هذه المكاتب أن تكون بمثابة بعثات دبلوماسية. وهي لا تعتبر بعثات دبلوماسية، ومن المؤكد أن الامتيازات والتسهيلات التي ستمنح لها سوف تحدد بصورة توضح هذه النقطة. وأكرر مرة أخرى، أن الغرض منها أساسا تسهيل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمجتمع المانح.

وردا على سؤال السفير ليفيت، بشأن المطالبات الدائمة بتزويد البعثة بالأفراد، والتدابير المتخذة لإحلال المغادرين في نهاية فترتهم خلال شهور الصيف.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أذكر، في هذا الصدد، أنه في الشهر الماضي وأثناء زيارة السيد كوشنر، قمنا بتوزيع تقرير واف عن الحاجة إلى مزيد من الأفراد، مع توصيف للوظائف المطلوبة. ولذا، فإنني أعتقد أن الدول الأعضاء لديها معلومات دقيقة عن الاحتياجات التي لا تزال قائمة. وفيما يتعلق بالإحلال والتناوب، فقد قمنا، كما ذكر هنا، بتفويض بعثة الأمم المتحدة بأقصى المسؤولية، ميدانيا، بحيث تتولى أمر عمليات الإحلال، وتعلمنا باحتياجاتها. وفي حقيقة الأمر، قمنا للتو بتعيين السيد داكوستا مديرا إداريا للبعثة، وكان يرأس قسم التجنيد في إدارة عمليات حفظ السلام، ليضمن شخصيا إتمام عمليات التجنيد في أسرع وقت وأشمل صورة. وبطبيعة الحال، سوف نسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى الاحتياجات الجديدة أو الإضافية التي ربما تفيدنا بها البعثة.

(تكلم بالانكليزية)

أما بالنسبة للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لإقناع السيد ثاتشي والحزب الديمقراطي في كوسوفو، بالعودة إلى المجلس الإداري المؤقت، فبوسعي أن أؤكد للسفير حسمي أن السيد كوشنر يعتني بهذه المسالة. وهو على اتصال بهم بغرض إقناعهم بأن من مصلحتهم المشاركة في هذه الهياكل، لأن رفض المشاركة والدوافع التي سيقت لتبرير الرفض ربما كانت لها آثار عكسية وقد تلحق الضرر بمصالحهم. ولذا، فسوف يواصل بذل جهوده لإقناعهم بالمشاركة، تماما مثلما عمل بنشاط لإقناع الصرب بالمشاركة هم أيضا.

بالنسبة لتعيين ممثل خاص يعنى بمسألة الأشخاص المفقودين، فإن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يعكف حاليا على دراسة الظروف التي يمكن أن يتم ذلك في ظلها. وسنحيط مجلس الأمن علما بالتطورات. وليست لدي أي معلومات أخرى بهذا الشأن في هذه المرحلة.

وأنتقل إلى المسألة التي أثارها سفير أوكرانيا ومسألة إنشاء محكمة تنظر في جرائم الحرب والجرائم الإثنية في كوسوفو، وهي المحكمة التي لم تنشأ بعد. ونحن نتشاور مع إدارة الشؤون القانونية، ومع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في هذا الصدد. وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية علانية أنه لن يكون هناك أي تعارض بينها وبين المحكمة المقترحة. إذ أن محكمة جرائم الحرب والجرائم الإثنية ستنظر في الجرائم المرتكبة في كوسوفو، إلا أنه يجوز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تطالب بتوجيه ملفات أي جريمة ارتكبت إبان الحرب في كوسوفو وإحالتها إليها.

إنني أعرب عن أسفي للتأخير الذي حدث في نشر وحدة الشرطة الخاصة من أوكرانيا. وسوف أنظر في هذه المسألة، بطبيعة الحال. وإن عمليات التوزيع هذه تنطوي على عملية مركبة. إذ ينبغي أن تكون الوحدة جاهزة، وإنني أرحب بتأكيدك على أن الوحدة جاهزة. ونحن بحاجة إلى إرسال فرق لزيارة هذه الوحدات، لمناقشة الترتيبات والمعدات التي تحتاج إليها. وسنحاول تنسيق هذه الزيارات حتى تغطي عدة بلدان في نفس الوقت. وقد يؤدي ذلك إلى بعض التأخير، أحيانا، إلا أنه يستند أيضا إلى اعتبارات مالية، تلافيا لأي تكاليف لا مبرر لها. وأخيرا، علينا أن نرسي الهيكل اللازم لاستيعابها عندما تصل إلى الميدان. لذلك، فنحن في حاجة إلى استيفاء هذه الشروط الثلاثة المختلفة قبل أن نتمكن من إجراء النشر المطلوب. وسنبذل كل ما في وسعنا من جهد لتبدأ هذه الوحدة عملها في المدن، الأمر الذي سيكون في مصلحة بعثة الأمم المتحدة.

ختاما، بالنسبة للسؤال عن لائحة الانتخابات والبلديات، فهناك بالفعل لائحة يجري استكمالها وستحدد الأعداد، والأسماء وحدود البلديات. وإنني أتفق معك تماما في ضرورة عدم الفصل بين أي من هذه العناصر. وبعبارة أخرى، فإن اللائحة الخاصة بإجراء الانتخابات البلدية لا يمكن تنفيذها بدون إصدار اللائحة الخاصة بحدود البلديات. وكما أسلفت، فإن العمل جار للانتهاء من هذه اللائحة، وسيتم اعتمادها في القريب.

أعتقد أنني بذلك أكون قد أجبت على بعض الأسئلة الرئيسية.

الرئيسة: أشكر السيد العنابي على هذا البيان المفيد للغاية وعلى الردود التي قدمها على الأسئلة التي أثيرت.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠